

وثيقة معلومات المشروع مرحلة تحديد المفاهيم

تقرير رقم: PIDC11611

اسم المشروع	مشروع تحسين إمدادات المياه والصرف الصحي والمجاري في بغداد (P150409)
المنطقة	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
البلد	العراق
القطاع (القطاعات)	إمدادات المياه (60%)، تجميع ونقل المياه (35%)، الإدارة العامة - المياه والصرف الصحي والحماية من الفيضانات (3%)، الإدارة الحكومية على المستوى شبه الوطني
محور (محاور) التركيز	البنية التحتية في جميع أنحاء المدينة وتقديم الخدمات (95%)، وحوكمة البلدية وبناء المؤسسات (5%)
رقم تعريف المشروع	P150409
المقترض (المقترضون)	حكومة العراق
الهيئة المنفذة	رئاسة مدينة بغداد
فئة التصنيف البيئي	باء-التقييم الجزئي
تاريخ إعداد/تحديث وثيقة معلومات المشروع:	03 ديسمبر/كانون الأول 2014
تاريخ الموافقة/الإفصاح عن وثيقة معلومات المشروع	14 أبريل/نيسان 2015
التاريخ التقديري لموافقة مجلس المديرين التنفيذيين	17 ديسمبر/كانون الأول 2015

أولاً. المقدمة والسياق

السياق القطري

أشارت التقديرات إلى بلوغ سكان جمهورية العراق حوالي 33 مليون نسمة في 2013، منهم 66 في المائة يعيشون في مناطق حضرية. ويعيش حوالي 28 في المائة من إجمالي سكان المناطق الحضرية في العراق في بغداد، وهي تعتبر بوجه عام أكبر مدينة في العراق ويُقدر تعداد سكانها بحوالي 6 - 7 مليون نسمة.

ويعتمد اقتصاد العراق اعتماداً كبيراً على النفط. وهذا الاعتماد على النفط جعل البلاد تتأثر أيما تأثر بالتقلبات في أسعار النفط. وعلى الرغم من أن العراق حقق نمواً وخفض معدلات التضخم في السنوات الأخيرة الماضية، نجد أن عدم كفاية تخطيط الموازنة والإنفاق على المدى المتوسط، وانعدام العدل والإنصاف، والاضطرابات السياسية وغير ذلك من أوجه الضعف الأخرى يعوق حركة التقدم. وفي الوقت نفسه، لا يزال العراق بحاجة إلى إعادة بناء البنية التحتية وتعزيز المؤسسات التي تدهورت وضعفت خلال عهد الحكم السلطوي والحروب. وأدى استمرار انعدام الاستقرار السياسي وما تبعه من تحديات أمنية إلى صعوبة هذه المهام. ولا يزال تحدي التنمية الذي يواجه العراق يتمثل في بناء قدرتها على حسن استغلال مواردها الهائلة لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية، وتنويع اقتصادها بعيداً عن الإفراط في الاعتماد على النفط.

ويتسم مؤشر عدد الفقراء في العراق بالارتفاع نسبياً حيث بلغ 20 في المائة في 2012 (مقارنة بما بلغ 23 في المائة في 2007). وحوالي 6.7 مليون عراقي مصنّفون فقراء، نصفهم في مناطق ريفية ونصفهم في مناطق حضرية. ولكن في ظل نسبة فجوة الفقر التي لا تتجاوز 4.5 في المائة، فإن ظاهرة الفقر في العراق لا تعتبر عميقة نسبياً. وهذا يعني أنه يمكن لمقدار صغير من الموارد - عن طريق نمو الدخل أو آليات التحويل - أن يرفع العديد من فقراء العراق فوق خط الفقر. وشهدت السنوات الأخيرة الماضية تقدماً في تقليص الفقر، لكن ذلك التقدم كان أقل في بغداد مقارنة بالمعدل السائد في جميع أنحاء البلاد.

تتمثل موارد المياه الرئيسية في بغداد في نهري دجلة والفرات. وفي ظل غياب اتفاقية لتقاسم المياه مع سوريا وتركيا، تراجع منسوب المياه في دجلة والفرات بأكثر من 60 في المائة على مدى العشرين سنة الماضية، كما تدهورت جودة المياه تدهوراً كبيراً.

وارتفعت نسبة السكان القادرين على الحصول على إمدادات المياه المحسنة من 84 في المائة عام 2007 إلى 87 في المائة عام 2012. وتم إحراز تقدم في السنوات العشر الماضية في تقليل الفجوة في تقديم الخدمات بين المناطق الريفية والحضرية، حيث زاد توفير المياه عن طريق أنابيب (مواسير) في المناطق الريفية من 51 في المائة في 2007 إلى 63 في المائة في 2012. غير أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء في الحصول على الخدمات لم تشهد تغييراً كبيراً. وحتى على الرغم من زيادة توفير خدمات المياه البلدية على مدى السنوات العشر الماضية، لا تزال جودة تقديم خدمات المياه تمثل تحدياً كبيراً. ويظهر ضعف جودة خدمات إمدادات المياه في إحساس الناس بضعف جودة مياه الشرب، وبالتالي الاعتماد المتزايد على خدمات بديلة للحصول على مياه الشرب. وأشار حوالي 30 في المائة من الأسر المعيشية التي جرى مسحها في 2012 أنهم يستخدمون المياه المعبأة في زجاجات للتكيف مع نقص إمدادات المياه (من 10 في المائة في 2007). ويظهر ضعف جودة الخدمة أيضاً في تقطع تقديم خدمات المياه. وأشار المسح الاستقصائي الاجتماعي الاقتصادي للأسر في 2012 أن نسبة من يحصلون على خدمات مياه دون انقطاع من بين من يحصلون على إمدادات مياه عن طريق أنابيب (مواسير) أقل من 17 في المائة. وكان انقطاع الخدمة على أشده في 2012 حيث عانى حوالي 40 في المائة تقريباً من المتصلين بالشبكة العامة من انقطاعات يومية شديدة في الخدمة. وأدت أوضاع خدمات تقديم مياه الشرب السيئة وما صاحب ذلك من مشكلات في الماضي إلى احتجاجات.

وهناك دورات مياه متوفرة للغالبية العظمى من السكان. وشهدت خدمات تجميع مياه الصرف على نحو آمن تحسناً في جميع المناطق في البلاد فيما عدا بغداد. وقد توفر لحوالي 29 في المائة من السكان خدمات من خلال شبكات صرف في 2012 (مقارنة بما بلغ 19 في المائة في 2007)، بينما بلغت نسبة من يعتمدون على البيارات لجمع مياه الصرف 54 في المائة (مقارنة بما بلغ 53 في المائة في 2007).

وبلغ إنفاق الحكومة على هذا القطاع مبالغ كبيرة فُدرت بنحو 4 مليارات دولار أمريكي (ما يعادل 120 دولار لكل فرد) في السنوات الماضية. وتقلصت قدرة الحكومة على الاستثمار في البنية التحتية وصيانتها تقلصاً كبيراً بسبب عدم استعادة تكاليف التشغيل والصيانة الأساسية، وما تبع ذلك من الاعتماد بصورة كبيرة على الإنفاق الحكومي لتغطية تكاليف التشغيل والصيانة. ونظراً لتخصيص جزء كبير من ميزانية المياه لسداد تكاليف التشغيل والصيانة، لا توجد أموال متاحة للاستثمارات المطلوبة بصورة عاجلة. ويمثل التمويل المتكرر حوالي 34 في المائة من الأموال الفدرالية (الاتحادية) المصروفة، نظراً لأن معظم الناس لا يدفعون مقابل خدمات المياه والصرف الصحي التي يحصلون عليها. وفي المسح الاستقصائي الاجتماعي الاقتصادي للأسر، أشار حوالي 54 في المائة من الأسر المعيشية إلى أنها لم تدفع مقابل خدمات المياه والصرف الصحي على مدى الاثنى عشر شهراً الماضية.

قطاع المياه والصرف الصحي في بغداد

تغطي مدينة بغداد وضواحيها 950 كم² وتديرها رئاسة مدينة بغداد. وتنقسم المدينة إلى 14 بلدية. وكل بلدية مسؤولة عن الخدمات حسب نطاق اختصاصها، ويتضمن ذلك المياه والصرف الصحي وجمع المخلفات الصلبة. وتدار خدمات المياه والصرف الصحي بصورة مركزية من سلطة مياه بغداد (مديرية ماء محافظة بغداد)، ومديرية الصرف الصحي في بغداد وهما مسؤولتان عن جميع أصول ومرافق البنية التحتية. ويقتصر دور البلديات على تركيب الوصلات المنزلية وصيانة شبكات المناطق والأحياء. ومسؤولية رئاسة مدينة بغداد هي تخطيط وتنفيذ المشروعات الاستثمارية في البلديات.

وتقوم سلطة المياه في بغداد بتشغيل 11 محطة معالجة مياه تنتج ما يُقدر بنحو 2.9 مليون متر مكعب يومياً (يترجم ذلك بنحو 400 - 500 لتر للفرد في اليوم بناءً على تعداد السكان البالغ 6 - 7 مليون نسمة؛ وهو معدل أعلى بكثير من الموجود في بلدان أخرى). وتقدر رئاسة مدينة بغداد النقص اليومي بنحو مليون متر مكعب، وهو ما يبين انعدام كفاءة تقديم الخدمة بصورة تامة. ويتكون نظام الصرف الصحي من شبكة ومحطات رفع (مجاري) ومحطة معالجة مياه المجاري والصرف الصحي تغطي حوالي 92 في المائة من مساحة المدينة. ويتدفق نحو 1.1 مليون متر مكعب يومياً من مياه الصرف غير المعالجة إلى نهر دجلة.

وفي 2012، بلغت نسبة الأسر المعيشية التي تستخدم المياه من خلال أنابيب في بغداد 95 في المائة مقارنة بما بلغ 99 في المائة في 2007، وهو ما يبين عدم قدرة منطقة العاصمة على مواصلة الحصول على خدمات إمدادات المياه. ويتسم تقديم الخدمات في العاصمة، على غرار الاتجاه السائد في بقية البلاد، بوجود تصور بأن جودة خدمات مياه الشرب ضعيفة مع تكرار انقطاع الخدمة. ويستخدم حوالي 20 في المائة من سكان العاصمة مياه الشرب المعبأة في زجاجات، ويعتمد 14 في المائة منهم على أشكال أخرى من مياه الشرب المعالجة. وانقطاع الخدمة أمر شائع في بغداد. ولا يتمتع سوى 26 في المائة من السكان في بغداد بالخدمة بدون انقطاع. وأكثر من 18 في المائة من السكان على الأقل عليهم التعامل مع انقطاع الخدمة بصفة يومية.

وهناك دورات مياه متوفرة للغالبية العظمى من السكان. وبلغت نسبة من يحصلون على خدمات صرف صحي من خلال الشبكة العامة 68 في المائة في 2012 (بافتراض أن هذا الرقم لم يتغير منذ 2007). وفي 2012، أشار 22 في المائة من سكان بغداد إلى وجود مشكلات في منافذ المجاري والصرف الصحي. وتتفاقم هذه المشكلة بسبب التصريف غير القانوني للمخلفات ومياه الصرف المجمعة من البيوت في الأنهار أو إلى الأرض. ويؤدي التسريب من أنابيب الصرف الصحي إلى تلوث شبكات مياه الشرب ومكامن المياه الجوفية، وهو ما يؤدي إلى تفاقم المشكلات الصحية والبيئية.

وفي بغداد توجد محطتان رئيسيتان لمعالجة مياه الصرف، واحدة في الرصافة وتسمى "محطة مجاري الرستمية"، والثانية في الكرخ. وبسبب الصراعات التي شهدتها البلاد في الآونة الأخيرة، تراجعت كفاءة تشغيل هاتين المحطتين بنسبة كبيرة تُقدر بنحو 30 - 50 في المائة. وعلاوة على ذلك، فإن انقطاع التيار الكهربائي بصورة متكررة يتطلب إصلاحات مستمرة. وبالتالي، لا تعمل هاتين المحطتين بفعالية، وهو ما يؤدي إلى تدفق مياه الصرف والمجاري إلى نهر دجلة.

كما أن التعرفة المطبقة على المستهلك متدنية للغاية، ولا تغطي تكلفة خدمات المياه والمجاري والصرف الصحي. وفي مشروع تجريبي تم القيام به مؤخراً، بلغ متوسط تكاليف خدمات المياه المقدرة حوالي 155 دينار عراقي لكل متر مكعب (ما يعادل 0.13 دولار أمريكي). وقد بين المسح الاستقصائي الاجتماعي الاقتصادي للأسر أن جزءاً كبيراً من السكان لا يدفعون مقابل فواتير المياه التي يستهلكونها على الرغم من انخفاض التعرفة.

العلاقة مع إستراتيجية المساعدة القطرية

سيساهم المشروع المقترح في تحقيق الأهداف ذات المستوى الأعلى للحكومة العراقية والبنك الدولي. ويدور محور تركيز خطة التنمية الوطنية للحكومة حول تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة بيئياً، بما في ذلك تحسين تقديم خدمات المياه والصرف الصحي والمجاري. وتتوقع هذه الخطة تحقيق تغطية شاملة فيما يتعلق بتوفير إمدادات المياه في 2017 بحيث يتم تقديم خدمات إمداد مياه محسنة مع وجود خطط لتوفير مياه من خلال الأنابيب في بغداد لما يبلغ 98 في المائة من السكان. وبالنسبة للصرف الصحي والمجاري، تضع هذه الخطة هدفها المتمثل في معالجة جميع مياه الصرف والمجاري في بغداد.

وتوافق استراتيجية البنك الدولي للشراكة القطرية (2013 - 2016) تماماً مع هذه الخطة ومع استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء. وتستند استراتيجية الشراكة القطرية إلى 3 دعائم: (1) تحسين نظم الحوكمة؛ و(2) دعم التنوع الاقتصادي من أجل المشاركة في جني ثمار الرخاء على نطاق واسع؛ و(3) تحسين الاشتغال الاجتماعي والحد من الفقر. وتمثل مساندة البنية التحتية الرئيسية جزءاً جوهرياً لتفاسم الرخاء، بينما سيساعد تحسين الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي والمجاري في تحسين الاشتغال الاجتماعي وتقليص الفقر (الدعامة الثانية)، كما أظهر المسح الاستقصائي الاجتماعي الاقتصادي للأسر أن الفقراء يعانون أكثر من عدم توفير خدمات مياه صرف صحي محسنة. وعند توفير هذه الخدمات، يعاني هؤلاء من سوء جودة تقديم الخدمات (مقاسة بمعدلات انقطاع الخدمة) أكثر مما يعاني المستخدمون الآخرون. ومن خلال معالجة نقص تقديم خدمات المياه والصرف الصحي والمجاري في بغداد، يساند هذا المشروع هدفي مجموعة البنك الدولي وهما إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك.

ثانياً. الأهداف الإنمائية للمشروع المقترح

الأهداف الإنمائية للمشروع المقترح (من مذكرة مفاهيم المشروع)

تتمثل الأهداف الإنمائية للمشروع المقترح في تحسين جودة خدمات إمدادات المياه والصرف الصحي والمجاري في بغداد. ويساند هذا المشروع التحسينات ذات الأولوية والأثر الأكبر.

النتائج الرئيسية (من مذكرة مفهوم المشروع)

تتضمن المؤشرات الرئيسية للأهداف الإنمائية للمشروع المقترح:

- (عدد) المنفعين المباشرين من المشروع، و(نسبة) الإناث منهم (مؤشر أساسي)
- عدد الأسر المعيشية التي تعاني من انقطاع إمدادات المياه
- حجم مياه الصرف والمجاري المجمععة والتي يتم التخلص منها بصورة آمنة
- حجم استهلاك الطاقة لكل متر مكعب من مياه الصرف والمجاري التي يتم رفعها
- عدد توصيلات مياه الأنابيب للأسر المعيشية التي تأثرت بأعمال الإصلاح المنفذة من خلال المشروع (مؤشر أساسي - مؤشر وسطي).
- عدد وصلات مياه الأنابيب الجديدة للأسر المعيشية والناجمة عن الإجراءات والأنشطة التدخلية للمشروع (مؤشر أساسي - مؤشر وسطي).

ثالثاً. الوصف الأولي

توصيف المفاهيم

يساند هذا المشروع المقترح في إجراء التحسينات في خدمات المياه والصرف الصحي والمجاري ذات الأولوية العليا والتي تم تحديدها في خطة رئيسية من أجل بغداد. وخلصت دراسة تقييم ممولة من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي للبنية التحتية للمياه والصرف الصحي والمجاري في بغداد في 2012 إلى أنه لا تزال هناك حاجة ملحة وماسة لهذه التحسينات المقترحة في خدمات المياه والصرف الصحي. وعلى الرغم من أن المشروع الطارئ للمياه والصرف الصحي والمجاري لبغداد (الذي أُقفل في 2013) كان يركز على إعادة تأهيل وإعادة بناء أنظمة توزيع وشبكات المياه وتجميع المجاري، فإن هذا المشروع الذي نحن بصدده يركز على إعادة تأهيل وبناء محطات مياه كبرى ومحطات رفع للمجاري كبرى أيضاً ومحطات معالجة مياه تعمل على تحسين جودة المياه. ولن يزيد المشروع من حجم المياه الخام التي يتم استخراجها (ومن هنا زيادة إنتاج المياه)، ولكنه سيقوم بأعمال بناء وإعادة تأهيل للمساعدة في الاستفادة من قدرات الإنتاج الحالية بصورة أكثر كفاءة.

المكون 1: استثمارات في البنية التحتية للمياه في المناطق الحضرية (123 مليون دولار أمريكي)

توسيع وتحديث محطة الدورة لمعالجة المياه (بتكلفة تقديرية 50 مليون دولار): تقع منطقة الدورة في جانب الكرخ جنوب بغداد، ويبلغ تعداد سكانها حوالي 500 ألف نسمة، ومن المتوقع أن يزيد تعداد السكان إلى 700 ألف نسمة في 2030. وقد تم بناء القدرة الحالية لهذه المحطة البالغة 5000 م³/الساعة في 1983. ولا تتيح الشبكة الحالية الخدمة إلا لما يبلغ 225 ألف نسمة. وتتم خدمة السكان المتبقين من خلال شبكة مجاورة في بلدية الرشيد، وهو ما يؤثر على جودة الخدمة الخاصة بهذا النظام، والتي تتسم حالياً بضعف الضغط والتدفق. ولضمان إمكانية تحسين خدمات المياه في الدورة والرشيد، هناك حاجة إلى توسيع قدرات المحطة الحالية إلى 150 ألف م³/الساعة. وقامت رئاسة مدينة بغداد مؤخراً بشراء قطعة أرض مجاورة لمحطة معالجة المياه الحالية. وتكفي الأرض الحالية، التي تم شراؤها مؤخراً، لتوسيع نطاق أعمال محطة معالجة المياه. ولا توجد تصاميم تفصيلية متاحة. وستستعين رئاسة مدينة بغداد بشركة استشارية للانتهاء من التصاميم وتقديم وثائق ومستندات العطاء والمناقصة أثناء عملية الاعداد لهذا المشروع.

إنشاء مجمع خزانات بغداد (R2) (تقدر التكلفة بنحو 73 مليون دولار): مدينة بغداد مدينة مستوية في معظمها، ولا تحتاج إلى شكل معقد لإدارة الضغط. ويؤدي الموقع السيئ للنظام الحالي، مع محدودية نظام نقل المياه وعدم وجود خزانات كافية لتخزين المياه ومحطات داعمة، إلى تعقيد عملية تشغيل هذا النظام، ولهذا أثر كبير على ضغوط الخدمة (زيادة الضغط عند المصدر لتغذية المناطق النائية، وتباينات كبيرة في الضغط بسبب الضخ المباشر من الشبكة). وسيساعد بناء مجمع (R2) في التخلص من الضخ المباشرة في شبكة التوزيع الذي يولد حالياً تباينات كبيرة في الضغط. وسيتيح هذا الاستثمار قدرات تخزين كافية في حالة انقطاع التيار الكهربائي أو في أوقات الصيانة، وهذا المنشأ يمثل أحد خزانات التخزين التي كان مخطط بناؤها في بغداد في إطار الخطة الرئيسية للمياه التي تم إعدادها في أوائل الثمانينيات. وسيعمل هذا الاستثمار على ضمان تحسين جودة خدمات إمدادات المياه والثقة فيها في المنطقة التي يخدمها مجمع الخزانات الذي يخدم أكثر من 550 ألف نسمة في بلدية الشعب في بغداد (والمتوقع زيادة تعداد سكانها إلى 750 ألف في 2030). وسيفيد بناء هذا المجمع نظام إمدادات المياه الأكبر حجماً في بغداد، نظراً لأنه سيعمل على تخفيف الضغط على المناطق المجاورة، ومن ثم تحقيق منافع لمن يعيشون في المناطق المجاورة لمجمع الخزانات (R2)، مع تحسين في درجة الثقة في الخدمات والاعتماد عليها. وقامت سلطة المياه في بغداد (مديرية ماء محافظ بغداد) بتوقيع عقد مع جهة استشارية لتحديث وزيادة قدرات المجمع لتصل إلى 150 ألف م³ (مقارنة بالقدرة الحالية البالغة 90 ألف م³). والأرض المطلوبة لهذا المجمع متوفرة وتملكها رئاسة مدينة بغداد، وتستخدمها حالياً جامعة مجاورة كموقف سيارات. وتم استكمال التصاميم الأولية، وتقوم رئاسة مدينة بغداد بمراجعتها في الوقت الحالي، ومن المقرر الانتهاء من التصاميم النهائية في ديسمبر/كانون الأول 2014.

المكون 2: استثمارات في البنية التحتية لمياه الصرف والمجاري في المناطق الحضرية (75 مليون دولار أمريكي)

يتضمن هذا المكون تحديث محطات الرفع الخاصة بمياه الصرف والمجاري ذات الأحجام المختلفة، والنطاقات المختلفة، وفي مواقع مختلفة في بغداد. وتتمثل المنافع الرئيسية المتأتية من هذا المكون في استكمال التصميم الأصلي الخاص بالتخلص الآمن من مياه الصرف والمجاري، وكذلك التخلص من ظاهرة إلقاء مياه المجاري غير المعالجة في النهر أو في مناطق مفتوحة. ويجري حالياً تصريف كميات كبيرة من مياه المجاري غير المعالجة في النهر أو في مناطق صرف مفتوحة بالقرب من المنازل، وهو ما يسبب أضرار بيئية وصحية.

تحديث محطة رفع (مجري) الدورة (بتكلفة تقديرية 45 مليون دولار): هذه المحطة هي محطة الرفع (المجري) الرئيسية في المنطقة الشمالية لنهر دجلة، ومنطقة الكرخ، وتقوم هذه المحطة برفع المجاري التي يتم جمعها إلى محطة الكرخ للمعالجة (بقدرة 405 ألف م³/اليوم، وتعمل حالياً بقدرة 200 ألف م³/اليوم فقط، ويجري في الوقت نفسه إصلاح وإعادة تأهيل قدرة معالجة تبلغ 205 ألف م³/اليوم). وقد تم بناء محطة الرفع (المجري) في الثمانينيات. وتتكون من 13 مضخة رفع مجاري أفقية (300 فولت، و400 فولت) وبقدرة تصميمية حوالي 13.5 م³/الثانية. وخلص تقييم لمحطة الرفع (المجري) الحالية (بتمويل من قرض من الوكالة اليابانية للتعاون

الدولي) إلى أن هذه المحطة بحاجة إلى استبدال جميع معداتها الميكانيكية والكهربائية، ونظام التحكم فيها، ودعم وتعزيز المكونات المدنية/الإنشائية بها.

تحديث محطة رفع (مجري) الحبيبية (بتكلفة تقديرية 20 مليون دولار): تم بناؤها في 1984 بطاقة تصميمية 11 م³/الثانية. وقامت إدارة التصميم بمديرية مجاري بغداد مؤخراً بتحديث المقايسة (جداول الكميات). وتقوم محطة المجاري (الرفع) بنقل المجاري إلى محطة الرستمية لمعالجة مياه الصرف والمجري.

إعادة تأهيل محطات الرفع (المجري) في منطقة الرصافة (بتكلفة تقديرية 10 ملايين دولار): هناك 25 محطة رفع (مجري) بحاجة إلى إعادة تأهيل شامل، وهذه المحطات بقدرات مختلفة، وتتضمن بصورة رئيسية محطات رفع وضخ.

وتشير التقديرات إلى أن عدد السكان المتوقع أن يستفيد من هذه التحسينات في محطات الرفع (المجري) يبلغ 5 ملايين نسمة.

المكون 3: المكون الخاص بتدعيم الأطر المؤسسية وبناء القدرات (10 ملايين دولار)

يهدف هذا المكون إلى تحسين أداء وكفاءة رئاسة مدينة بغداد، وعلى وجه التحديد سلطة المياه في بغداد (مديرية ماء محافظة بغداد)، ومديرية المجاري في بغداد فيما يتعلق بتشغيل وإدارة أنظمة وشبكات البنية التحتية. وسيتضمن هذا المكون:

- مساعدة رئاسة مدينة بغداد في وضع خطط استثمار في مجال البنية التحتية مع تعزيزها بإدخال أنظمة معلومات أو تحسين هذه الأنظمة؛
- تعزيز قدرات إدارة أصول ومرافق المياه والمجري والصرف الصحي لدى كل من مديرية ماء محافظة بغداد ومديرية المجاري في بغداد وفي المديریات؛
- تعزيز إجراءات وتدبير المساءلة الاجتماعية لتحسين درجة الاستجابة للعملاء وتحسين آليات تقديم الآراء التقييمية والتعليقات حول أداء مديرية ماء محافظة بغداد ومديرية المجاري في بغداد؛
- المساعدة الفنية في إدارة المرافق (ويشمل ذلك على سبيل المثال وليس الحصر الفوترة ونظام التحصيل، وتطوير سياسة التعرف والإدارة المالية)؛
- تعزيز إدارة/تنفيذ المشروع مع التشديد على التخطيط والدراسات والتصاميم وقدرات إدارة العقود.

المكون 4: المكون الخاص بتنفيذ ومتابعة المشروع (بتكلفة تقديرية مليوني دولار)

يمول هذا المكون تكاليف التشغيل والعمليات الخاصة بفريق إدارة المشروع بهدف تنسيق وتنفيذ ومتابعة المشروع والإشراف عليه.

رابعاً. السياسات الوقائية التي قد تُطبق

السياسات الوقائية التي يفعلها المشروع	نعم	لا	يحدد لاحقاً
التقييم البيئي (OP/BP 4.01)	X		
الموائل الطبيعية (OP/BP 4.04)		X	
الغابات (OP/BP 4.36)		X	
مكافحة الآفات (OP 4.09)		X	
الموارد الحضارية المادية (OP/BP 4.11)		X	
الشعوب الأصلية (OP/BP 4.10)		X	
إعادة التوطين القسرية (OP/BP 4.12)	X		
سلامة السدود (OP/BP 4.37)		X	
المشروعات على مجاري المياه الدولية (OP/BP 7.50)	X		
المشاريع المقامة في المناطق المتنازع عليها (OP/BP 7.60)		X	

خامساً. التمويل (بملايين الدولارات الأمريكية)

210.00	إجمالي مبلغ التمويل من البنك الدولي:	210.00	التكلفة الكلية للمشروع:
		0.00	الفجوة التمويلية:
المبلغ			مصدر التمويل
0.00			المقترض
210.00			البنك الدولي للإنشاء والتعمير
210.00			الإجمالي

سادساً. نقطة الاتصال

البنك الدولي

للاتصال: كارولين فان دن برج
المنصب: أخصائي أول في مجال المياه والصرف الصحي
هاتف: 473-8121
بريد إلكتروني: cvandenberg@worldbank.org

المقترض/البلد المتعامل مع البنك/الجهة المستفيدة

الاسم: حكومة العراق
للاتصال:
المنصب:
هاتف:
بريد إلكتروني:

الهيئات المنفذة

الاسم: رئاسة مدينة بغداد
للاتصال: المهندس/إبراهيم حسين
المنصب: نائب رئيس البلدية (المدينة)
هاتف: PMT
بريد إلكتروني: pmt.baghdadmayoralty@gmail.com

سابعاً. للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:

دار المعلومات
البنك الدولي
1818 H Street, NW
Washington, D.C. 20433
هاتف: (202) 458-4500
فاكس: (202) 522-1500
الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/infoshop>